او السبب كالفرض فيما سبق اي من اشتراط نية قضا الصلاة
والتعيين فينوي في ذي السبب سببها كصلاة الكسوف والاستسقا
وعيد الفطر او الاضحى وسنة الظهر مثلا القبلية او البعدية
سواء كان صلى الفرض قبل القبلية ام لا خلافا لبعض المتاخرين
ووجه بان تعيينها انما يحصل بذكر لا اشتراكها في الاسم
والوقت كما يجب تعيين الظهر ليلا بالتبيت بالعصر وكما يجب
تعيين عيد النظر ليلا بالتبيت بالاضحى ولان الوقت لا يفرق
وما جنح اليه عبد السلام من انه ينبغي في صلاة العيدان لا يجب
التعرض لكونها فطرا او نحرا لانهما مستويان في جميع الصفات
فيلتحق بالكفارة ورد بان الصلاة اكد فانها عبادة بدنية
لا تدخلها النيابة ولا يجوز تقديمها على وقت وجوبها بخلاف
الكفارة ويستثنى من ذي السبب تحية المسجد وركعتا الوضو
والاحرام والاستخارة والطواف وصلاة الحاجة وسنة
الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته
اذا اراد الخروج للسفر والمسافر اذا نزل منزلا واراد
مفارقته كما في الكفاية في الاولى والاحيا في الثانية وقياسا
عليهما في الثالثة والرابعة كما جنح بعضهم لحصول المقصود
بكل صلاة وان نقل في الكفاية عن الاصحاب في الثالثة
انه لا يكفي فيها ذكر والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء
لان هذه المعدود ليس عين ذلك المقيد وانما هو نفل مطلق
حصل به مقصود ذلك المقيد والوتر صلاة مستقلة فلا
تجب اضافتها الى العشا بل ينوي سنة الوتر وينوي
بجميعه ان اوتر بالقنوت وركعة الوتر ايضا وان

فصله

فصله كما ينوي التراويح بجميعها والحاصل انه ينوي في
الاخيرة منه وفيما سواها الوتر او سنته ويتغير فيما
سوى الاخيرة منه اذا فصله بين نية صلاة الليل
ومقدمة الوتر وسنته وهي اولى قال في المهمات وحل قول
اذا نوى عددا فان لم ينو فعل بليغوا بما هاهنا او يصح ويحمل
على ركعة لانها المتيقن او ثلاث لانها افضل كيفية الصلاة
فانها تنعقد ركعتين مع صحة الركعة او احدى عشرة لان
الوتر له غاية هي افضل فحملنا الاطلاق عليها بخلاف
الصلاة فيه نظر انتهى قال ابن العماد وهذه الترديدات
كلها باطلة لان الاصحاب جعلوا اللوتر اقل واكمل وادنى
كمال وصرحوا بان اطلاق النية انما يصح في النفل المطلق
شرا ان ما ذكره من الحمل على احدى عشرة ان كان فيما
اذا نوى مقدمة الوتر او سنة الوتر لم يصح ذكر وان كان
فيما اذا اطلق وقال اصلي الوتر فالوتر اقله ركعة فينزل
الاطلاق عليها حملا على ادنى المراتب انتهى واستظهر
الشيخ انه يصح ويحمل على ما يريده من ركعة او ثلاث او
خمس او سبع او تسع او احدى عشرة ورجح الوالد رحمه الله
الحمل على ثلاث وبوجه بانه اقل ما طلبه الشارع فيه
فصار بمثابة اقله اذ الركعة قيل يكره الاقتصار عليها
فلم تكن مطلوبة له بنفسها وفي اشتراط نية النفلية
وجهان كما في اشتراط نية الفرضية في الفرض ووقع في
بعض النسخ بتبعا للمحرر والوجهان واكتفى المصنف
والاتم من تسمته لما فيها من اشتراطها وقد صوب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)